

كما في لبن الأمهات الغذاء الكامل فإنه أيضاً يعتبر واقياً بإذن الله تعالى من كثير من الأمراض التي يتعرض لها الرضيع وهو في فترة بناء أجهزة المناعة بجسمه. وهذا ما شجع على فكرة بنك اللبن الأمهات يؤخذ منه اللبن فيعطى للأطفال في المستشفيات والملاجئ، في وقت كثرت فيه الحروب والكوارث والانحراف في السلوك الذي هو بدوره خلف أطفالاً لقطاع فما هو الحكم الشرعي في إنشاء هذه البنوك وفي استخدام هذا اللبن؟ وهل تتعلق به أحكام الرضاعة من ثبوت التحريم بين الأمهات والأطفال؟ هذا ما يعالجه البحث الحالي.

الأهداف :-

١. تأصيل وبسط أقوال الفقهاء في المسألة.

٢. عرض الأدلة مع المناقشة والترجيح.

٣. إثبات استمرار أحكام الشريعة ومواكبتها للحوادث والنوازل.

تعريف البنك لغة :-

جاء في القاموس المحيط " البنك بالضم أصل الشي أو خالصة ... وتبنك به أقام وتبنك في عزه :تمكن .. " (١)

واللبن السائل المعروف والمقصود به لبن الأمهات اللادميات، فعليه يكون معنى بنك اللبن أماكن حفظ اللبن.

تعريف بنك اللبن اصطلاحاً :-

" جمع اللبن من أمهات متبرعات أو (بأجر) يتبرعن بشي مما في أثنائهن من اللبن ، أما لكونه فائضاً عن حاجة أطفالهن وأما لكون الطفل قد توفي وبقي في الثدي لبن" (٢)

إذن بنك اللبن يعمل علي تجميع اللبن من الأمهات اللادميات عن طريق التبرع أو الإجارة علي ذلك.

نشأة بنك اللبن :-

ظهرت فكرة إنشاء بنوك اللبن في السبعينيات من القرن العشرين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، وقد نشأت بعد انتشار مجموعة من البنوك : بنك الدم ، بنوك القرنية ، بنوك المنى ، وبنوك الأعضاء (٣)

ولاختفاء نظام المرضعات المعمول به في السابق جاءت المناداة بفكرة إنشاء بنوك اللبن .

فكرة بنك اللبن :-

يؤخذ اللبن بطريقة معقمة من المتبرعة، ويحفظ في قوارير معقمة، لا يجفف هذا اللبن بل يبقى علي هيئته السائلة حتي لا يفقد مابه من مضادات الأجسام (Antibodies) التي توجد في اللبن الإنساني ولا يوجد مثيلها في لبن الحيوانات.

بنوك اللبن :-

حليب الأم هو الغذاء المناسب للوليد فهو يحتوي علي البروتين ، والدهون ، والمعادن والماء والسكريات والفيتامينات بكميات مناسبة حاجة الطفل كما أنه يحتوي علي أجسام مضادة لكثير من الأمراض؛ فيساعد علي حماية الطفل من النقاط العدوى، حتى يستطيع إنتاج أجسامه المضادة إضافة إلي ذلك حليب الأم - وخاصة

(٤) القاموس المحيط للغرور آباي ص ١٠٢٦ مؤسسة الرسالة بيروت ط ٥ (١٤١٦ - ١٩٩٦)

(٥) الطبيب آدبه وفقهه د. زهير السباعي ود. محمد البارص ٣٤٧

(٦) المرجع السابق

اللبن - غني بالخلايا الملتهمة الكبرى التي لها القدرة علي ابتلاع الميكروبات والأجسام الغريبة وقتلها أو تحليلها^(٧) كما أن خلايا المقاومة أو المناعة المكتسبة الموجودة في حليب الأم تقي من الخلايا السرطانية والفيروسات والبكتيريا والطفيليات.

ونظراً إلي أن بعض الأمهات قد لا تتمكن من إرضاع أطفالهن لأسباب كثيرة منها نضوب اللبن، أو لوجود مرض معدي فكان البديل في السابق إرضاع الطفل عند مرضع بيد أن ذلك يتعذر اليوم فظهرت فكرة إنشاء بنوك اللبن^(٨).

بنوك اللبن وأثرها في التحريم :

كما سبق أن فكرة إنشاء بنوك اللبن هي فكرة حديثة؛ لذا لا نجد لها حكماً واضحاً بعينه يتحدث عن حكم بنك اللبن في كتب الفقهاء الأقدمين ، ولكن من المؤكد أنهم تناولوا أحكام الرضاعة بالتفصيل وصور الرضاعة المباشرة (بالثدي) وصورها غير المباشر (بالسقي بعد حلب اللبن) . لذلك سأبحث في أحكام الرضاعة بعد تعريفها في اللغة والاصطلاح ، تم التعرض لفتاوي العلماء المعاصرين في بنك اللبن وأثره في التحريم؟ .

الرضاعة لغة:

أمتصاص الطفل ثدي مرضعته وشرب لبنها^(٩).

اصطلاحاً :-

عرفها الحنفية كما جاء في البحر الرائق " مص الرضيع من ثدي الأدمية في مخصوص"^(١٠) عند المالكية في حدود ابن عرف "وصول لبن أدمي لمحل مظنة غذاء"^(١١) وعند الشافعية كما قال المطيعي : "اسم لحصول لبن أمرة ، أو ما حصل منه في معدة طفل أو دماغه"^(١٢) وعند الحنابلة كما قال البيهوتي : "مص لبن في الحولين ثاب عن حمل من ثدي أمرة أو شربه ، أو نحوه"^(١٣) . وعند الظاهرة كما قال ابن حزم: " ولا يسمى رضاعة ولا أرضاعاً إلا أخذ المرضع بقية الثدي وأمتصاصه إياها"^(١٤)

بعد النظر في هذه التعريفات نجد أكثر الفقهاء يدخلون في معني الرضاعة وصول اللبن معدة الرضيع بأي طريقة كانت ولا يقتصر الحكم علي امتصاص الطفل للثدي فقط. وبعد البحث في المراجع الفقهية وجدت العلماء يبحثون هذه المسألة في الوجور والسعوط واللدود وهي طرق لإعطاء اللبن للأطفال لا عن طريق الرضاعة وهي تطابق تماماً ما نحن بصدد البحث عنه في موضوع بنك اللبن.

أقوال الفقهاء في الوجور واللدود والسعوط :-

(٧) الرضاعة الطبيعية آثارها الصحية والنفسية لاسماء عائض الرادوي ص ٨٥-٩٢

(٨) الطبيب أدبه وفقهه ص ٣٤٩

(٩) القاموس المحيط للفيروز آبادي مادة (رضع) ص ٣٧٥

(١٠) البحر الرائق لابن نجيم (٢٢١١٣)

(١١) شرح حدود ابن عرفة (٣٦١/١)

(١٢) تكملة المجموع (٣٩/١٩)

(١٣) شرح منتهي الإرادات للبهوتي (٢٢١/٤)

(١٤) الخلى (١٨٥/١٠)

تعريف الوجور: -

ورد في مختار الصحاح: "وجر" "الوجور الدواء في وسط الفم.... الميجر كالمسعط يوجر به الدواء"^(١٥) وجاء في تهذيب الاسماء واللغات "قال القاضي عياض أوجره ووجره لغتان الأولى أفصح وأشهرها إذا ألقيت الوجور في حلقه وهو الوجور بفتح الواو وهو ماصبٌ في وسط الفم في الحلق"^(١٦) وورد في المصباح المنير: "الوجور بفتح الواو وزن الرسول، الدواء يصب في الحلق (وأوجرت) المريض (إيجاراً) فعلت به ذلك و(آجره) من باب وعد"^(١٧).

من خلال مطالعتنا لهذه التعريفات اللغوية نخلص إلي أن الوجور هو بفتح الواو على وزن رسول (فعلول) يعني ما يصب في وسط الحلق سواءً كان دواءً أو غيره وهو يختلف عن الرضاعة إذ أنها تحتاج إلي عملية مص وسحب من الرضيع وإن اللغة الصحيحة والأشهر فيه أوجرته وتجزز لغة وجرته.

تعريف السعوط: -

جاء في لسان العرب: "السعوط بالفتح والصعوط اسم الدواء يصب في الأنف"^(١٨).

وورد في المصباح المنير: "السعوط دواء يصب في الأنف"^(١٩).

وفي لسان العرب كلمة السعوط والصعوط بالسين والصاد تنطق وهي بمعنى الدواء يصب في الأنف وكذا ورد تعريفه في المصباح المنير ، وهذا يشمل كل ما يصب في الأنف من دواء أو ماء أو غذاء لأن للأنف منفذاً إلي الحلق والجوف كما في أنبوية المعدة المستخدمة عن طريق الأنف في الطب الحديث.

تعريف اللدود: -

قال الزمخشري في أساس البلاغة: "ولد فلان سقي اللدود وهو ما سقي في أحد لذيدي الفم وهما شقاه"^(٢٠) وجاء في لسان العرب تعريفه: (اللدود قال الأصمعي: ماسقي الإنسان في أحد شقي الفم، ولذيدي الفم جانباه، وإنما أخذ اللدود من لذيدي الوادي وهما جانباه.....)^(٢١) إذن يتضح مما ورد في كلام الزمخشري في أساس البلاغة ومما نقله صاحب لسان العرب عن الأصمعي بأن اللدود هو الشراب يوضع في أحد جانبي الفم ليصل إلي الجوف ويتضح من تعريف الوجور واللدود والسعوط أن مؤداها في نهاية الأمر وصول الغذاء أو الشراب أو الدواء إلي الجوف إذ أن الوجور وضعه على الحلق، واللدود السقي عن طريق جانبي الفم، والسعوط وصوله عن طريق الأنف إلي منفذ الحلق ثم جميعها إلي الحلق ومن بعد إلي الجوف وهي طرق كانت تستعمل في الماضي في علاج وغذاء من لا يتمكن من أخذ الطعام والشراب والدواء بنفسه، سواء كان طفلاً رضيعاً أو مريضاً كبيراً والمحصلة أنها تعمل على إيصال الطعام والشراب والدواء إلي تجويف البطن.

أقوال الفقهاء في حكمها: -

المذهب الحنفي: -

(١٥) للنووي (٢٦٢/٣) محي الدين يحيى بن شرف النووي دار الفكر - بيروت ط ١٩٩٦ م

(١٦) للرازي (٢٩٦/١) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي مكتبة لبنان - بيروت

(١٧) الفيومي (٦٤٨/٢) أحمد بن محمد المقرئ الفيومي - المكتبة العلمية - بيروت

(١٨) لابن منظور (٣١٤/٧).

(١٩) للفيومي (٢٧٧/١).

(٢٠) الزمخشري (٥٦٢/١) أبو القاسم محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري - دار الفكر ط ١٣٩٩ - ١٩٧٩ م.

(٢١) لابن منظور (٢٩٠/٣) محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري - دار صادر - بيروت الطبعة الأولى.

جاء في الدر المختار: "باب الرضاع هو لغة بفتح وكسر، مص الثدي، وشرعاً (مص من ثدي آدمية) ولو بكراً أو ميتة أو آيسة، وألحق بالمص الوجور والسعوط (في وقت مخصوص) هو (حولان ونصف عنده وحولان فقط عندهما وهو الأصح"^(٢٢).

وقال في تحفة الفقهاء: "وإذا وصل اللبن إلي جوف الصبي لا من ثدي بأن أوجر أو أسعط تثبت الحرمة لأن الوجور يصل إلي الجوف والسعوط يصل إلي الجوف أيضاً، ولو حقن الصبي باللبن، ذكر الكرخي وقال لم يحرم ولم يحك خلافاً. وروى عن محمد أنه يحرم كما يقع به الإفطار"^(٢٣). وورد في البحر الرائق: "الوجور والسعوط تثبت به الحرمة اتفاقاً"^(٢٤).

نأخذ من هذا الكلام اتفاق علماء الحنفية على التحريم بالوجور والسعوط كما ورد في البحر الرائق، وكما ذكر في كتاب تحفة الفقهاء، والدليل على التحريم هو وصول اللبن إلي الجوف وهو سبب في التغذية. وقيد في الدر المختار وقت التحريم بحولين ونصف عند الإمام أبي حنيفة وبحولين عند الصاحبين ورجحه بقوله وهو الأصح.

المذهب المالكي:-

ورد في المدونة: "قلت" رأيت الوجور والسعوط من اللبن أبحر في قول مالك؟ (قال) نعم. أما الوجور فإنه يحرم وأما السعوط، فرأى إن كان يصل إلي جوف الصبي فهو محرم (قلت) رأيت الصبي إذا حقن بلبن امرأة هل تقع به الحرمة بينهما بهذا اللبن الذي حقن به الصبي في قول مالك (قال) قال مالك في الصائم يحتقن إن عليه القضاء إذا وصل إلي جوفه، ولم اسمع عن مالك في الصبي شيئاً، وأرى أن كان غداء رأيت أن يحرم وإلا فلا يحرم"^(٢٥) وجاء في الذخيرة (الوجور يحرم وقال الأئمة لحصول المقصود وكذلك السعوط والحقنة الواصلة إلي محل الغذاء)^(٢٦) وقال ابن رشد: (وأما هل يحرم الوجور واللدود، وبالجملة ما يصل إلي الحلق من غير رضاع فإن مالكا قال يُحرم الوجور واللدود.)^(٢٧)

نستطيع القول مما ذكر بأن قول الإمام - مالك رحمه الله تعالى - في الوجور أنه يحرم وكذا اللدود واشترط في السعوط أن يصل إلي محل الغذاء وفي حقن الصبي باللبن يقاس على حقن الصائم بالغذاء الواصل إلي جوفه، وجزم القرافي في كتابه الذخيرة التحريم بالوجور وقاس عليه السعوط والحقنة الواصلة إلي محل الغذاء وعلّة القياس حصول المقصود من الرضاعة وهو تغذية الطفل وهذا موجود في السعوط والحقنة التي تصل الجوف.

المذهب الشافعي :-

قال الشيرازي: "يثبت التحريم بالوجور، لأنه يصل اللبن حيث يصل بالارتضاع، ويحصل به انبات اللحم، وانتشاز العظم ما يحصل بالارتضاع، ويثبت بالسعوط أنه سبيل لفطر الصائم فكان سبباً لتحريم الرضاع كالفم"^(٢٨).

يتضح من كلام الشيرازي القول بالتحريم بالوجور والسعوط في باب الرضاع لأنه سبب لحصول الغذاء.

(٢٢) للحصكفي (٢٠٩/٣) دار الفكر بيروت ١٣٨٦هـ الطبعة الثانية.

(٢٣) للسمرقندي (٣٢٨/٢) علاء الدين السمرقندي دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٥ - ١٩٨٤م.

(٢٤) لابن نجيم (٢٤٦/٣) زين الدين بن نجيم الحنفي - دار المعرفة - بيروت الطبعة الثانية.

(٢٥) رواية ابن القاسم عن مالك (٤٠٥/٥) دار صادر بيروت.

(٢٦) للقرافي (٢٧٤/٤) شهاب الدين أحمد إدريس القرافي - دار الغرب بيروت ١٩٩٤م.

(٢٧) بداية المجتهد (٢٨/٢) محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي أبو الوليد - دار الفكر - بيروت.

(٢٨) المهذب (١٥٦/٢) لإبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبو أسحق - دار الفكر - بيروت.

المذهب الحنبلي:-

قال ابن قدامة: "والسعوط كالرضاع، وكذلك الوجور، ومعنى السعوط إن صبَّ اللبن في أنفه من إنباء أو غيره، والوجور أن يصب في حلقه صبا من غير الثدي فاختلقت الرواية في التحريم بهما، فأصح الروايتين أن التحريم يثبت بذلك، كما يثبت بالرضاع والثانية لا يثبت بها التحريم..."^(٢٩)

وجاء في كشف القناع: "ويحرم من ذلك المذكور الوجور والسعوط والجبن المعمول منه (خمس) لأنه فرع عن الرضاع فيأخذ حكمه"^(٣٠)

يذكر ابن قدامة روايتين في المذهب في التحريم بالوجور والسعوط أصحها التحريم بهما قياساً على الرضاع وكذا ذكره في كشف القناع وأضاف إلي ذلك الجبن المصنوع من اللبن واشترط في ذلك أن يؤخذ خمس مرات بناء على قولهم في الرضاع المحرم. المذهب الظاهري:-

قال ابن حزم: "ولا يسمى رضاعة ولا إرضاعاً إلا أخذ المرُضَع أو الرضيع بفيه الثدي وامتصاصه إياه.... وأما كل ما عدا ذلك مما ذكرنا فلا يسمى شئ منه إرضاعاً ولا رضاعة، إنما هو حلب وطعام وسقاء وشرب وأكل وبلع وحقنة وسعوط وتقطير ولم يحرم الله عز وجل بهذا شيئاً"^(٣١)

بهذا يكون ابن حزم قد جزم بعدم تأثير دخول اللبن عن طريق الوجور والسعوط واللدود والحقنة في نشر الحرمة بين المرأة والطفل الرضيع وإنما تمسك بظاهر معنى الرضاعة التي هي عملية المص بواسطة الفم فقط .

سبب اختلاف الفقهاء في هذه المسألة :-

قال ابن رشد: "وسبب اختلافهم هل المعتبر وصول اللبن كيفما وصل إلي الجوف، أو وصوله إلي الجهة المعتادة، فمن راعى وصوله على الجهة المعتادة وهو الذى يطلق عليه اسم الرضاع قال لا يحرم الوجور ولا اللدود، ومن راعى وصول اللبن إلي الجوف كيفما وصل قال يحرم"^(٣٢)

بهذا يتبين أصل الخلاف بين الفقهاء في أخذ اللبن الذى تتعلق به حرمة النكاح هل هو الذى يكون بالطريقة المعتادة وهى الرضاعة أم بغير الطريقة المعتادة؟ الأول - الطريقة المعتادة محل اتفاق بين الفقهاء، وإنما خلافتهم في اللبن الواصل إلي الجوف بغير الطريقة المعتادة وإنما بالوجور واللدود والسعوط، فيرى الجمهور - وهم القائلون بالقياس - بأن العبرة بوصول اللبن لا بطريقة الوصول فيقاس على الرضاعة بينما يرى الآخرون أنه لا بد من اعتبار الطريقة المعينة وهى الرضاعة ولا يجوز القياس في ذلك تمسكاً بظاهر النصوص.

الموازنة بين أقوال الفقهاء:-

عند الموازنة بين آراء الفقهاء نجد أن جمهور العلماء، يقولون بثبوت التحريم بالوجور واللدود والسعوط كما هو مذهب الحنفية والمالكية والشافعية وإحدى الروايتين المشهورة فى مذهب الحنابلة ورجحها ومال إليها ابن قدامة فى كتابه المغني وهو رأى الشعبي والثوري، وذهب بعض الفقهاء مثل داؤد بن خلف الظاهري وعطاء وابن حزم وفي رواية غير مشهورة عن الأمام أحمد بعدم ثبوت التحريم بالوجور واللدود والسعوط وإنما يكون التحريم ثابتاً فقط بالرضاعة التى هى مص اللبن عن طريق الفم.

(٢٩) المغني (١٣٩/٨) لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة - دار هجر للطباعة والنشر - القاهرة.

(٣٠) للبهوتي (٤٤٦/٥) لمصنوع بن يونس البهوتي - دار الفكر بيروت ١٤٠٢هـ -

(٣١) محلى (٧/١٠) لعلى بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبي محمد - دار الأفق الجديدة - بيروت.

(٣٢) بداية المجتهد (٢٨/٢).

الأدلة:—

استدل الجمهور على صحة مذهبهم بالكتاب العزيز والسنة المطهرة والقياس.

قال تعالى { Z M | } ~ ل (٣٣) جاء في تفسير الطبري "...قال حدثنا بشار قال ثنا عبد الرحمن قال ثنا سفيان عن الشيباني قال سمعت الشعبي يقول، ما كان من وجور أو سعوط أو رضاع في الحولين فإنه يحرم وما كان بعد الحولين لم يحرم شيئاً" (٣٤).

ومن السنة:

١. ما جاء في صحيح البخاري عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في بنت حمزة "لا تحل لي، يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب، هي ابنة أخي من الرضاعة" (٣٥).

٢. ماورد في الصحيح أيضاً من حديث عائشة رضى الله عنها (فإنما الرضاعة من المجاعة) (٣٦). قال ابن حجر في شرح هذا الحديث: (...واستدل به على أن التغذية بلبن المرضعة يحرم سواء كان يشرب أم أكل بأي صفة كان، حتى الوجور والسعوط والثرثد والطبخ وغير ذلك إذا وقع بالشرط المذكور من العدد لأن ذلك يطرد الجوع، وهو موجود في جميع ما ذكر فيوافق الخبر والمعنى وبهذا قال الجمهور) (٣٧).

عن عائشة رضى الله عنها: (أن سالماً مولى أبي حذيفة كان مع أبي حذيفة وأهله في بيتهم فأنتت (تعنى ابنة سهيل) النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إن سالماً قد بلغ ما يبلغ الرجال وعقل ماعقلوا وإنه يدخل علينا وإني أظن في نفس أبي حذيفة من ذلك شيئاً فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم (أرضعيه تحرمي عليه) ويذهب الذى في نفس أبي حذيفة فرجعت فقالت (إنى أرضعته فذهب الذى في نفس أبي حذيفة) (٣٨).

ورد في شرح الحديث (أرضعيه) قال القاضي لعلها حلبته ثم شربه من غير أن يمس ثديها ولا التقت بشرتاها وهذا الذى قاله القاضي حسن ويحتمل أنه عفي عن مسه للحاجة كما خص بالرضاعه مع الكبر والله أعلم). (٣٩).

ومارواه أبو داود عن ابن مسعود رضى الله عنه قال: (لا رضاع إلا ماشد العظم وابنت اللحم) (٤٠) واللبن الذى يسقى به الطفل يؤدي إلي ذات المعنى من نشز العظم وانبات اللحم فيكون مساوياً له في الحكم. وما ورد في مصنف عبد الرزاق أخبرنا عبدالرزاق قال: (أخبرنا الثوري عن سليمان الشيباني عن الشعبي قال كل سعوط أو وجور أو رضاع يرضع قبل الحولين فهو يحرم وماكان بعد الحولين فلا يحرم قال عبد الرزاق والناس على هذا) (٤١).

ولعله أراد بقوله الناس على هذا يعنى أكثر العلماء على القول بالتحريم بالوجور والسعوط أي اللبن الذى يعطى عن طريق الفم أو الأنف لا عن طريق الرضاعة فإنه يأخذ حكم الرضاعة في ثبوت التحريم به.

٣. واستدلوا بالقياس:—

(٣٣) سورة البقرة الآية ٢٤٨.

(٣٤) جامع البيان (٤٩٢/٢) محمد بن جرير الطبري أبو جعفر دار الفكر - بيروت طبعة سنة ١٤٠٥هـ.

(٣٥) صحيح البخاري برقم ٢٦٤٥ للأمام المحدث محمد بن اسماعيل البخاري مطبوع مع شرح فتح البخاري دار الريان للتراث القاهرة.

(٣٦) صحيح البخاري حديث رقم ٢٦٤٧، ٥١٠٢.

(٣٧) فتح الباري بشرح صحيح البخاري للأمام المحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٥٢/٩) ط دار الريان للتراث القاهرة.

(٣٨) صحيح مسلم (٣٢/١٠) مسلم بن الحجاج القشيري مطبوع مع شرح النووي دار الريان للتراث ط ١٤٠٧هـ - ١٩٧٠م القاهرة.

(٣٩) شرح النووي علي مسلم (٣١/١٠) لشرف بن يحيى النووي - دار الريان للتراث ط ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م - القاهرة.

(٤٠) سنن أبي داود (٥٤٩/٢) حديث رقم ٢٠٥٩ - ٢٠٦٠ المؤلف أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني - دار الحديث - حمص سوريا.

(٤١) مصنف عبد الرزاق (٤٦٢/٧) عبد الرزاق بن همام الصنعاني - المكتب الإسلامي بيروت سنة النشر ١٤٠٣هـ ط ٢ محقق حبيب الرحمن الأعظمي.

قالوا: (لأن الوجور والسعوط واللدود يصل اللبن إلي حيث يصل بالارتضاع، ويحصل به من انبات اللحم وانشاز العظم وما يحصل بالرضاعة فيجب أن يساويه في الحكم وهو التحريم في كل)^(٤٢).
أدلة أصحاب القول الثاني:

استدلوا بالكتاب العزيز والسنة النبوية قال تعالى: M \wedge _ ^ a b L C^(٤٣).

ومن السنة بالحديث (يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب)^(٤٤) قالوا: فلم يحرم الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم في هذا المعنى نكاحاً، إلا بالإرضاع والرضاعة ولا يسمى إرضاعاً إلا ما وضعته المرأة المرزعة من ثديها في فم الرضيع يقال أرضعته إرضاعاً.
ولا يسمى رضاعة ولا إرضاعاً إلا أخذ المرضع أو الرضيع بفيه الثدي وامتصاصه إياه وتقول رضع يرضع رضاعاً ورضاعة.

أما كل ما عدا ذلك مما ذكر فلا يسمى شئ منه إرضاعاً ولا رضاعة، إنما هو حلب وطعام وسقاء ومشرب وأكل وبلع وحقنة وسعوط وتقطير ولم يحرم الله عز وجل بذلك شيئاً^(٤٥).
ثم أجابوا عن استدلال الجمهور بحديث (إنما الرضاعة من المجاعة)^(٤٦)، بوجهين:

١. إن المعنى الذي ذكرتم من دفع الجوع لا يوجد في غير الرضاعة.
٢. هذا الحديث حجة لنا، لأنه عليه الصلاة والسلام إنما حرم بالرضاعة التي تقابل بها المجاعة ولم يحرم غيرها شيئاً فلا يقع التحريم بما قوبلت به المجاعة
من أكل أو مشرب أو وجور أو غير ذلك، إلا أن يكون رضاعة^(٤٧).
وأجابوا عن الاستدلال بالقياس بإبطال القياس من أصله كما هو معروف عن مذهب الظاهرية.

الترجيح:-

بعد النظر والتمحيص في أدلة القولين يترجح القول بثبوت التحريم بلبن الأدمية سواء كان عن طريق الرضاعة أو أخذه بعد حلبه من ثديها فأعطي للطفل بسقيه إياه بصبه على فمه أو أنفه.
وذلك نظراً إلي المقصود من الرضاعة وهو تغذية الطفل وأن يتأثر بذلك فينمو عظمه وينبت لحمه وهذه هي العلة التي أدت إلي التحريم بالرضاعة وعلى ذلك يصح القياس لصحة علته وتوفر أركانه، والقياس دليل من أدلة الشرع وإلا برفضه تتعطل كثير من الأحكام التي ترد على حياة الناس مما لا نص فيه صراحة وإنما يعرف عن طريق القياس على النظائر والأشباه قال تعالى: M \wedge 3 2 L^(٤٨) وأما استدلال أهل الظاهر من التمسك بصورة الرضاعة فقط وأن ما سواها لا يقع به التحريم فهذا تمسك بظاهرية فلا يلاموا عليها إذ أن المناقشة لهذا الموضوع ليس هذا بابها وإنما هي مناقشة في أصل المذهب بالأساس.

(٤٢) انظر المعين لابن قدامة (٣١٣/١١) لابي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - القاهرة.

(٤٣) سورة النساء الآية ٢٣

(٤٤) سبق تخريجه.

(٤٥) الخليل لابن حزم (١٨٥/١٠ - ١٨٨) ونظير هذه المسألة عند ابن حزم أنه لا يقول بنجاسة الماء إذا صب عليه البول ويقول بنجاسته إذا يتبول فيه الإنسان راجع الخليل (١٥٩/١٠).

(٤٦) سبق تخريجه.

(٦) راجع الخليل لابن حزم (١٨٧/١٠)

(٤٨) سورة الحشر الآية

فتاوى معاصرة :

بنك اللبن وأثره في التحريم :

ذهب أكثر الفقهاء المعاصرين إلى القول بثبوت التحريم بلبن الأدمية الذي يؤخذ من بنك اللبن جاء في مجمع الفقه الإسلامي :

حيث نص في دورة انعقاد مؤتمره الثاني بجدة من ١ - ٦ ربيع الثاني ١٤٠٦هـ الموافق ٢٢ - ٢٨ ديسمبر ١٩٨٥م بعدما عرض علي المجمع دراسة فقهية ودراسة طبية حول بنوك الحليب علي ما يلي :

بعد التأمل في الدراستين ومناقشة كل منهما مناقشة مستفيضة شملت مختلف جوانب الموضوع تبين :
١/ أن بنوك الحليب تجربة قامت بها الأمم الغربية ثم ظهرت التجربة ببعض السلبيات الفنية والعملية فانكششت وقل الاهتمام بها.

٢/ أن الإسلام يعتبر الرضاع لحمة كلحمه النسب ، يحرم به ما يحرم به النسب بإجماع المسلمين، ومن مقاصد الشريعة الكلية المحافظة علي النسب ، وبنوك الحليب مؤدية إلي الاختلاط والريبة.

٣/ إن العلاقات الاجتماعية في العالم الإسلامي توفر للمولود المحتاج أو ناقص الوزن أو المحتاج للبن البشري في الحالات الخاصة ما يحتاج إليه من استرجاع الطبيعي الأمر الذي يغني عن بنوك الحليب وبناء علي ذلك قرر:

أ/ منع إنشاء بنوك الحليب في العالم الإسلامي .

ب/ حرمة الرضاع منها، والله أعلم^(٤٩).

وجاء في توصيات ندوة الإنجاب بالكويت: وعلي فرض مسيس الحاجة إليه طالبوا بوضع احتياطات مشددة منها :

أن تكتب علي كل قارورة اسم المتبرعة ، ويسجل ذلك في سجل ويكتب اسم الطفل الذي تناول هذا الحليب ويسجل فيه الطفل ويعلم أهل الطفل هذه المرزعة وبذلك ينتهي المحذور^(٥٠).

وقد أفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية بهذا وإليك نص الفتوى:

الفتوى رقم (١٥٩٩٠) الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد:

فقد أطلعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على ماورد إلي سماحة المفتي العام/من معالي وزير الصحة والمحالي إلي اللجنة من الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء برقم (١٩٣٩) وتاريخ ٢٣/٤/١٤١٣هـ وقد سأل معاليه سؤالاً هذا نصه:

(نظراً إلي قيام بعض الأطباء بتغذية الأطفال بحليب طبيعي مستحلب من بعض الأمهات اللاتي لهن أطفال في القسم، يحفظ الحليب في الثلاجة ويعطى لطفل آخر دون معرفة الأم، أو معرفة ذوي الطفل بحجة أن الحليب الطبيعي يساعد على الوقاية من الأمراض آمل من سماحتكم إفادتنا عن الحكم الشرعي في هذا الموضوع علماً بأنه تعميم كافة المناطق الصحية بإيقاف هذا النوع من الرضاعة - إن وجد - بموجب التعميم رقم (٢٦/١٠٣٨/١٧١) وتاريخ ٢٩/٣/١٤١٣هـ شاكرين لسماحتكم جهودكم المتميزة في خدمة الإسلام والمسلمين).

وبعد دراسة اللجنة له أجابت مايلي:

(٤٩) موقع إسلام اون لاين

(٥٠) الطبيب أدبه وفقهه ص ٣٦١

(لايجوز شرعاً استحلاب الأمهات والإحتفاظ بحليهن وتغذية طفل آخر به، لما في ذلك من الجهالة المؤدية إلي هناك حرمان الرضاع التي يقع التحريم بها شرعاً، من جهة المرضعة، ومن جهة صاحب اللبن ومن جهة الرضيع، إذ إنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : (من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه) وبناءً على ذلك لايجوز إنشاء بنوك لجمع حليب النساء لإرضاعه للأطفال المحتاجين لذلك)^(٥١)

وفي فتاوى الأزهر مايلي :-

السؤال:

هل لبن الأمهات إذا جف يحرم به ما يحرم بالرضاع من اللبن السائل؟

الجواب:

ثبت التحريم بالرضاع في القرآن والسنة، إذا كان في مدة الحولين ، مع الاختلاف بين الفقهاء في عدد الرضعات التي يثبت بها التحريم .

واللبن إذا كان سائلاً وأخذ من امرأة معلومة ورضعه طفل معلوم ثبت به التحريم أما إذا جهلت المرضع أو جهل الرضيع فلا يثبت التحريم ، وكذلك الشك لا يؤثر في ذلك ، لأن الأصل عدمه .

وعليه إذا خلط لبن من نساء متعدّدات غير متعينات ، ورضع منه طفل هل يثبت به التحريم أو لا ؟ لقد أنشئ

في بعض البلاد ما يسمى ببنك اللبن كما أنشئ بنك الدم ، وكان العلماء في حكمه فريقين ، الفريق الأول أخذ

بالاحتياط والورع وقال : لا يجوز إرضاع الأطفال منه ، لأنه قد يترتب عليه أن يتزوج الولد من أخته أو

من صاحبة اللبن وهو لا يدري ، والفريق الثاني لم يجد سبباً للمنع والحكم بالحرمة ، لأنها لا تثبت إلا إذا

عرفت الأم التي كان منها اللبن علي اليقين وعند الجهل لا تثبت الحرمة ، وإن كان من الورع الابتعاد عنه .

هذا، وقد أفتى الشيخ أحمد هريدي مفتي مصر سنة ١٩٦٣م بأن التغذية بهذا اللبن المجموع في " بنك اللبن"

لا يثبت بها تحريم ، وجاء في هذه الفتوى ما نصه : إن اللبن المجفف بطريقة التبخير والذي صار مسحوقاً

جافاً لا يعود سائلاً بحيث يتيسر للأطفال تناوله إلا بعد خلطه بمقدار من الماء يكفي لإذابته ، وهو مقدار يزيد

على حجم اللبن ويغير من أوصافه ويعتبر غالباً عليه ، وبالتطبيق علي ما ذكرنا من الأحكام لا يثبت التحريم

شرعاً بتناوله في هذه الحالة .

وقد انتهى إلي هذا الحكم بعد نقل كثير من أقوال الفقهاء في مذهب الأحناف ، تخريجاً علي قواعدهم.^(٥٢)

بناءً على ترجيح القول بالتحريم بشرب اللبن بأي وسيلة كانت اختار الفتاوى التي ذهبت إلي تأثير بنوك اللبن

في التحريم واستحسن الضوابط التي وردت في فتوى ندوة الإنجاب بالكويت.

الخاتمة:

عرضت في هذا البحث أقوال الفقهاء في الوجور والسعوط واللدود وهي طرائق معروفة لسقى الرضيع اللبن

عن طريق الحلق أو الأنف أو أحد جانبي الفم وقد ناقشها الفقهاء بصراحة فذهب أكثر العلماء إلي القول بثبوت

التحريم بهذه الطرق وذلك التفاتاً إلي العلة من التحريم وهي حصول الغذاء لأنها متحققة بها كما في الرضاعة

تماماً فتأخذ حكمها وبالتالي لا يجوز إنشاء بنوك لبن الأمهات .

(٥١) فتاوى اللجنة الدائمة (٤٣/٢١) ط ١ ٥١٤٢٤ - ٢٠٠٣ م الرياض.

(٥٢) فتاوى الأزهر - (ج ٢/ص ١٤٦)

ثم ذكرت قول بعض الفقهاء مثل عطاء والظاهرية ، الذين يقولون بعدم ثبوت التحريم إلا بالرضاعة فقط
إستناداً للتعامل بظاهر النصوص وعدم القول بالقياس .
ورجحت قول الجمهور وبينت حججهم وأجبت عن إستدلالات مخالفيهم.

المراجع:

١. القرآن الكريم.
٢. جامع البيان في تأويل آي القرآن. محمد بن جرير بن يزيد الطبري أبو جعفر - دار الفكر بيروت ١٤٠٥هـ.
٣. الجامع الصحيح المسند لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري مطبوع مع شرحه فتح الباري دار الريان للتراث القاهرة.
٤. صحيح مسلم : لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري مطبوع مع شرح النووي دار الريان للتراث ط ٢ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م القاهرة.
٥. سنن أبي داؤد - لأبي داؤد سليمان بن الأشعث السجستاني دار الحديث - حمص - سوريا.
٦. مصنف عبد الرازق : لعبد الرازق بن همام الصنعاني - المكتب الإسلامي بيروت سنة النشر ١٤٠٣هـ ط الثانية المحقق حبيب الرحمن الأعظمي.
٧. المدونة : رواية سحنون عن ابن القاسم عن مالك - دار صادر بيروت.
٨. بداية المجتهد - لمحمد بن احمد بن رشد القرطبي أبو الوليد دار الفكر بيروت.
٩. الذخيرة : لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي دار الغرب بيروت سنة الطبع ١٩٩٤م المحقق مصطفى الحجي.
١٠. الدر المختار - للحصفي دار الفكر بيروت ١٣٨٦ هـ ط الثانية ٢٩.
١١. تحفة الفقهاء - للسمرقندي علاء الدين السمرقندي دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م الطبعة الأولى.
١٢. البحر الرائق : لزين الدين بن نجم الحنفي دار المعرفة بيروت الطبعة الثانية.
١٣. المهذب : لإبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبو اسحق دار الفكر - بيروت.
١٤. المغني : لأبي محمد عبد الله بن احمد بن قدامة دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة تحقيق - د. عبد الله التركي.
١٥. كشف القناع : لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي دار الفكر - بيروت ١٤٠٢هـ المحقق هلال مصليحي - مصطفى هلال.
١٦. المحلى بالآثار - لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد دار الآفاق الجديدة بيروت.
١٧. فتح الباري بشرح صحيح البخاري للأمام الحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني دار الريان للتراث - القاهرة.
١٨. شرح صحيح مسلم: ليحي بن شرف النووي دار الريان للتراث ط ١ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م القاهرة.
١٩. فتاوي اللجنة الدائمة للبحوث - بالمملكة العربية السعودية الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م الرياض.
٢٠. تهذيب الاسماء واللغات. لمحي الدين يحي بن شرف النووي - دار الفكر بيروت ١٩٩٦م المحقق مكتبة البحوث والدراسات.

٢١. مختار الصحاح . لمحمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي مكتبة لبنان بيروت - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م طبعة جديدة محمود خاطر.
٢٢. المصباح المنير. لأحمد بن محمد المقرئ الفيومي - المكتبة العلمية - بيروت.
٢٣. أساس البلاغة - لأبي القاسم محمد بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري دار الفكر ط ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٢٤. لسان العرب : محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري دار صادر بيروت الطبعة الأولى.
٢٥. موقع إسلام أون لاين.